



المقدسي لتنمية المجتمع  
Al-Maqdese for Society Development (MSD)

نشرة شهرية تهتم بشؤون العمال المقدسيين العاملين في سوق العمل والمستوطنات الإسرائيلية العدد الخامس حزيران ٢٠١١



## مشروع إنهاء إستغلال العمال من القدس الشرقية العاملين في المستوطنات الإسرائيلية

حماية حقوق الإنسان وتعزيز التمثيل الديمقراطي

### إفتتاحية :

كما في كل إصدارات المقدسي، ولشعورها بأهمية نشر المواد القانونية التي تتعلق بأكبر شريحة في المجتمع الفلسطيني ألا وهي شريحة العمال، عملت الدائرة القانونية للمقدسي ضمن مشروع الحد من إنتهاكات حقوق العمال في سوق العمل الإسرائيلية، الممول من الإتحاد الأوروبي على إعداد هذه النشرة المتخصصة التي تتناول بالتفصيل كافة القوانين التي تنظم حقوق العمال وواجباتهم، وما يترتب عليهم من إلتزامات وما لهم من حقوق نص عليها القانون للعامل.

### في هذا العدد:

## حقوق العمال في المستوطنات



### فرع الرام

النشارع الرئيسي، عمارة الجولاني ، ط ١

هاتف: ٠١١٦ - ٢٣٤ / ٢٣٤٧٠٧٧

الرقم المجاني: ٧١٧-٧٠٩-٧٠٠٠

فاكس: ٢٣٤٩١٤٩

### المكتب الرئيسي: القدس، وادي الجواز

شارع المقدسي ٥٩، ص.ب: ٢٠٧٣٥

هاتف: ١٦٢٨٥٩١٨ / ١٦٢٨٩٩٧

فاكس: ١٦٢٨٩٢٨٤

بريد الكتروني: info@al-maqdese.org  
www.al-maqdese.org

## قانون العمل الإسرائيلي يسري على العمال الفلسطينيين في المستوطنات (اتفاقية المناطق):



بعد معركة قضائية استمرت ١٤ سنة في المحاكم الإسرائيلية وصلت المؤسسة القضائية العليا في إسرائيل إلى قرار يحمل رقم ٣/٥٦٦٦ بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٠ ويقضي بسريان قانون العمل الإسرائيلي في المستوطنات. ومعنى ذلك أنّ العمال الفلسطينيين الذين يعملون لدى مشغلين إسرائيليين. يستحقون كل الحقوق الاجتماعية التي يستحقها العمال الإسرائيليون حسب القانون ومنها الحد الأدنى للأجور. والحقوق الاجتماعية مثل مستحقات العطل السنوية، والإجازات المرضية، والأعياد، ومخصصات التقاعد وحق التنظيم العمالي وغيرها.

هذا وتسري أيضا على العمال الاتفاقيات الجماعية التي تسري في إسرائيل ومن أهمها الاتفاقيات في مجال الزراعة التي تعطي للعمال فوائد كثيرة. ويعتمد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية وهو قرار لا استئناف عليه. على مبدأ المساواة بين العمال الإسرائيليين والفلسطينيين في مكان العمل. حيث كتب نائب رئيس المحكمة العليا اليعيزر ريفلين في قرار المحكمة: «تطبيق القانون الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين يستمد حيويته من مبدأ المساواة ومن الطموح الأساسي بمنع التمييز غير المقبول في سوق العمل الإسرائيلية». وشارك في صنع القرار تسعة قضاة. حيث ردوا قرار محكمة العمل القطرية.

التي قررت عام ٢٠٠٤ بأن القانون الذي يسري على العمال الفلسطينيين المشغلين لدى إسرائيليين في الضفة الغربية هو القانون الأردني الذي طبّق في المنطقة منذ عام ١٩٦٧ والأوامر التي أصدرها القائد العسكري للمنطقة في حينه وحتى اليوم المتعلقة بالحد الأدنى للأجور. وأضاف القضاة بان هناك صلة بين العمال الفلسطينيين بإسرائيل، وهي تتجلى في عدة حالات: الحصول على أجره بالعمل الإسرائيلي، وتشغيلهم من قبل مشغل إسرائيلي، وتعبئة الوثائق باللغة العبرية، وتحديد أيام الإجازات والأعياد كما هو متبع في إسرائيل وحتى خصم الضريبة من أجرتهم لسلطات الضريبة الإسرائيلية. وبناءً عليه يتحمل الإسرائيليون مسؤولية دفع أجور العمال حسب قانون العمل الأفضل بالنسبة للعمال وفي هذه الحالة، قانون العمل الإسرائيلي.

ومن الجدير ذكره أن قرار المحكمة لا يحتاج إلى فترة خاصة من أجل تطبيقه، فمن اللحظة التي صدر فيها القرار يجب البدء في العمل فيه دون الحاجة إلى وقت إضافي.

### عزيمي العامل/عزيمي العاملة

تعلن مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع وضمن مشروع «الحد من انتهاكات حقوق العمال الفلسطينيين من القدس العاملين في سوق العمل الإسرائيلية» الممول من الإتحاد الأوروبي، عن استعدادها لتقديم الإستشارات والخدمات القانونية والإجابة عن تساؤلاتكم



هذا المشروع بتمويل من الإتحاد الأوروبي

هذه النشرة هي جزء من سلسلة نشرات توعوية تصدر عن المقدسي ضمن مشروع إنهاء استغلال العمال من القدس الشرقية العاملين في المستوطنات الإسرائيلية